جائحة كورونا والصراع السوري

الآثار المترتبة على الجهات الفاعلة الدولية واستراتيجياتها

كانت الدول الثلاثة التي رسمت مسار الحرب السورية خلال الأعوام الماضية –أي روسيا وتركيا وإيران- ضمن الدول الأكثر تأثراً بجائحة كورونا. ونظراً لمصالحها الأساسية في سوريا، ما زالت هذه الدول ضالعة في الصراع السوري، ولم تغيّر الجائحة من الاستراتيجية العامة لأي منها. إلا أنه يمكن ملاحظة تغيّرات معيّنة في نشاطها على الأرض. وقد شكلت جائحة كورونا في هذا السياق عاملاً آخر يُضاف إلى الديناميات الموجودة سابقاً في الصراع السوري، إلا أنها لم تؤد إلى مفاقمة سوء الوضع على الأرض، ولا إلى تحسينه.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

عن المؤلف:

د.آندريه بانك زميل أبحاث أول في المعهد الألماني لدراسات الشرق الأوسط في هامبورغ، التابع للمعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية. تتركز أبحاثه في ميدان الحكم السياسي والنزاع العنيف والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ويركّز بشكل خاص على سوريا والأردن. قاد بانك، بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ مشروعاً بحثياً حول تداعيات الحرب السوريّة على الأردن، بتمويل من المؤسسة الألمانية لأبحاث السلام. ومنذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٩، عمل متحدثاً باسم شبكة أبحاث مؤسسة ليبنيز في مشروع «انتشار وتعاون الأنظمة الاستبدادية دولياً». يقدم د. بانك استشارات دورية لصانعي القرار ويشارك خبرته على عدد من وسائل الإعلام فيما يخص الصراع السوري.

هذا المنشور هو ترجمة لورقة بحث تم نشرها بواسطة مؤسسة فريدريش إيبرت في تموز ٢٠٢٠. وجميع المعلومات الواردة فيه تعود إلى حزيران ٢٠٢٠.

مؤسسة فريدريش إيبرت
صندوق بريد 116107 رياض الصلح
بيروت 2201 1107
لبنان

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت.

جميع الحقوق محفوظة، لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه المطبوعة دون إذن مكتوب من الناشر.

ترجمة وتدقيق: فريق دوكستريم

تصميم وتنسيق: لوسي ماريا مومجيان

مقدمة

لا شك في أن جائحة كورونا هي ظاهرة عالمية بكل معنى الكلمة. فجميع البلدان تتأثر بالمشاكل الطبية والصحية المباشرة وتعاني منها، فضلاً عن العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وما يبعث على القلق بصفة خاصة هو أن الجائحة ستزيد من تصعيد الصراعات العنيفة الجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى وفاة ومعاناة المزيد من الناس. ولهذا حثّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في النداء الذي أطلقه في ٢٣ آذار و٣ نيسان من عام ٢٠٢٠ على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم من أجل المساعدة على إنشاء ممرات آمنة لإيصال المساعدات المنقذة للحياة. ومن أجل فتح نوافذ ثمينة لحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية. وجلب الأمل لأماكن هي من الأكثر ضعفاً في مواجهة فيروس كورونا.[1]

كانت سوريا إحدى أوائل الدول التي ذكرها غوتيريش، حيث قال إنها «ساحة الحرب الأكثر وحشية في القرن الحادي والعشرين». وبحلول ربيع عام ٢٠٢٠، أي بعد تسع سنوات من اندلاع النزاع العنيف، وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان (المعارض) عن سقوط ما بين ٣٨٤,٠٠٠ و٥٨٦,١٠٠ ضحية (المرصد السوري لحقوق الإنسان ٢٠٢٠). ويُعتبر عدد السوريين الذين أصيبوا في الحرب أكبر من ذلك، فيما أصبح نحو أحد عشر مليون سوري، أي أكثر من نصف سكان البلاد قبل الحرب، إما نازحاً أو لاجئاً. إذ تعرضت أجزاء كبيرة من البنية التحتية في سوريا للتدمير، لا سيما في المناطق التي سيطرت عليها المعارضة سابقاً. ويلوح الآن في الأفق انتصار عسكري للنظام الدكتاتوري بقيادة الرئيس بشار الأسد، الذي استعاد عن طريق استخدامه للعنف، وبالتعاون مع حليفتيه روسيا وإيران، السيطرة على أكثر من ثلثي الأراضي السورية.

خلال هذه المرحلة من الصراع أكدت الحكومة السورية إصابة أول حالة رسمية بفيروس كورونا في ٢٢ آذار ٢٠٢٠. واعتُبر هذا إعلاناً متأخراً نسبياً، نظراً لتفشي الفيروس سابقاً في دول مجاورة، مثل إيران (١٩ شباط) والعراق (٢٢ شباط) ولبنان (٢١ شباط). وعلاوة على ذلك، ترتبط سوريا ارتباطاً وثيقاً بإيران التي تُعتبر بؤرة انتشار الفيروس في منطقة الشرق الأوسط، بسبب العسكريين ورجال الأعمال والحجاج الشيعة الذين يسافرون بين البلدين (وورتز ٢٠٢٠). وبعد ثلاثة أشهر، أي في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠، أعلنت وزارة الصحة السورية أن عدد الحالات التي تأكدت إصابتها بفيروس كورونا في سوريا هي ٢١٩ حالة، كما أعلنت عن وفاة سبعة من المصابين.[2] وتثير هذه الأرقام المنخفضة جداً الشك إلى ميل النظام السوري إلى تحريف الإحصاءات، وافتقاره إلى القدرة على إجراء الاختبارات في البلاد. إلا أنه من الإنصاف القول إن سوريا لم تشهد تفشياً واسعاً لفيروس كورونا في الأشهر الأولى من الجائحة.

ولكن اللافت للنظر هو أن الجهات الفاعلة الدولية الثلاث التي رسمت مسار الحرب السورية على مدى الأعوام القليلة الماضية، أي روسيا وتركيا وإيران، تضررت جميعها بشدة من هذه الجائحة. وهذه البلدان الثلاثة هي من بين أكثر ١٢ بلداً تأثراً في العالم، سواء من حيث عدد الإصابات أو الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا.[3] فضلاً عن ذلك فإن كلاً من روسيا وتركيا وإيران تمر بأزمات اقتصادية كبيرة في الداخل، الأمر الذي قد يحد بالتالي من إنفاقها في الخارج. وتسلط هذه الملاحظة الضوء على السؤال الرئيسي في هذه الورقة البحثية: هل تؤثر جائحة كورونا على المصالح الإستراتيجية وسلوك الجهات الفاعلة الدولية في الصراع السوري؟

تمهيداً لإجابة كاتب هذا المقال ومحاججته: في هذه المرحلة المبكرة من الجائحة، لم تتغير المصالح العامة لروسيا أو تركيا أو إيران في سوريا، حيث تولي الحكومات الثلاث جميعها أهمية استراتيجية للحفاظ على وضعها في الصراع. ومن غير المرجح أن تتغير هذه النظرة في المستقبل القريب. ولكننا بدأنا بملاحظة بعض التحولات في سلوك الدول الثلاث على الأرض، وخاصة إيران، التي ضعف موقفها في سوريا قبل تفشي الجائحة. وبمعنى أعم، لن تغير جائحة كورونا من قواعد اللعبة بالنسبة لآليات الصراع في سوريا. بل ينبغي فهمها على أنها متغير آخر يؤثر على الاتجاهات التي كانت موجودة قبل الجائحة في المشهد المعقد للحرب السورية.

وقد بُنيت هذه الورقة على هذا النحو: يُقدم القسم التالي لمحة عامة عن الحالة العسكرية في مختلف أنحاء الأراضي السورية عام ٢٠٢٠. وبالتالي، ستخضع روسيا وتركيا وإيران، القوى الدولية الثلاث الأكثر تأثيراً في سوريا، للدراسة في سياق جائحة كورونا. وسيُلخّص الاستنتاج النتائج الرئيسية ويضع توصيات لصانعي السياسات الأوروبيين تتعلق بالشأن السوري.

١. الحالة العسكرية في سوريا عام ٢٠٢٠

بدءاً من حزيران ٢٠٢٠، سيطر نظام الأسد، جنباً إلى جنب مع حلفائه الروس والإيرانيين، على أكثر من ثلثي الأراضي السورية. وقد بدأ ذلك بتدخل روسيا الواسع في أيلول ٢٠١٥، ثم أعقب ذلك السيطرة الدامية على مدينة حلب، عاصمة الشمال، عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وبمساعدة من الطيران الروسي والمليشيات الممولة من إيران، استعادت قوات النظام تدريجياً عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ معاقل الثوار السابقة في درعا في الجنوب الغربي، وغوطة دمشق الشرقية، ومختلف المناطق المحيطة بحمص وحماة. وتم إجلاء مقاتلي المعارضة الذين يعيشون في هذه المناطق، مع قطاعات كبيرة من السكان المدنيين، إلى معقل الثوار الوحيد المتبقي في إدلب في شمال غرب سوريا.

ومنذ ذلك الحين، يعيش نحو ٣ ملايين شخص في إدلب، نصفهم تقريباً نازحون من مناطق أخرى من سوريا. ومع تدهور الحالة الإنسانية، كفل الاتفاق الروسي التركي المبرم في مدينة سوتشي في أيلول ٢٠١٨ تأجيل شن هجوم واسع النطاق كان النظام قد خطط له. وبعد الانهيار التدريجي لاتفاق سوتشي، الذي جاء نتيجة لفشل تركيا في احتواء هيئة تحرير الشام المتشددة في إدلب، بدأت القوات الجوية السورية والروسية هجومها أواخر نيسان ٢٠١٩. وبحلول أواخر شباط ٢٠٢٠، أسفرت المعارك العنيفة عن مقتل آلاف المدنيين وسببت حركة نزوح واسعة، حيث قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن نحو ٩٤٠ ألف مدني قد نزحوا من المنطقة (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠٢٠، ص ٢). وتمكنت القوات السورية والروسية من الاستيلاء على أجزاء من جنوب محافظة إدلب، ولا سيما على الطريقين السريعين M٤ وM٥، اللذان يربطان مدينة حلب بمدينة اللاذقية الساحلية ومدينة دمشق أيضاً. وأسفرت غارة جوية على مقر للقيادة التركية في المنطقة عن مقتل ما لا يقل عن ٣٣ جندياً تركياً في ٢٧ شباط ٢٠٢٠، ما أدى إلى بدء مفاوضات روسية تركية، انتهت بوقف إطلاق للنار في ٥ آذار (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠٢٠). ورغم أن الاتفاق الروسي التركي بشأن إدلب لم يعالج أياً من قضايا الصراع المركزية، مثل دور هيئة تحرير الشام، أو المسؤولية تجاه النازحين، أو حدود المنطقة المشمولة بالاتفاق، لكن وقف إطلاق النار الهش ظل صامداً لأكثر من ثلاثة أشهر.

تُعدّ المنطقة الواقعة شرقي نهر الفرات ثاني أكبر المناطق المتنازع عليها في سوريا اليوم. وكان إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب في السابع من تشرين الأول ٢٠١٩ عن انسحاب قوات بلاده بالكامل من سوريا سبباً في جعل الغزو العسكري التركي للمنطقة أمراً محتملاً. وقد أدى التوغل البري للقوات التركية إلى طرد وحدات حماية الشعب الكردية، التي كانت تسيطر على أجزاء كبيرة من المنطقة الحدودية وتتمتع بحماية القوات الأمريكية أثناء قتالها ضد تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف. وفي حين غيرت واشنطن سياستها مرة أخرى، وقررت إبقاء وحدة تتألف من نحو ٤٠٠ جندي أميركي في شمال شرق سوريا، توصلت روسيا إلى اتفاق مع تركيا في نهاية تشرين الأول ٢٠١٩ بشأن إنشاء الأخيرة منطقة آمنة، تمتد نحو ١٠٠ كيلومتر من تل أبيض إلى رأس العين على طول الحدود السورية التركية. كان النظام السوري قد أرسل قوات إلى الشمال الشرقي للتصدي للهجوم التركي. وعلاوة على ذلك، كان

---

١. أخبار الأمم المتحدة. ٢٠٢٠. «كورونا: الأمين العام يوجه نداءً لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم والتركيز 'على المعركة الحقيقية في حياتنا'». أخبار الأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٢٠. https://bit.ly/3fLAnOH آخر وصول في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

٢. مخطط وزارة الصحة السورية: إجمالي حالات الإصابة المسجلة بفيروس كورونا. بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠٢٠. https://bit.ly/2zU8tkr. آخر وصول في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

٣. مركز جامعة جونز هوبكنز للبحوث المتعلقة بفيروس كورونا. https://coronavirus.jhu.edu/map.html آخر وصول في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

لواءا فاطميون وزينبيون المدعومان من إيران، ومعظم عناصرهما من المرتزقة الشيعة الأفغان والباكستانيين، ينشطان على طول الحدود السورية العراقية. ولذلك نشأ في الشمال الشرقي شكل بالغ التعقيد من السيطرة المُتباينة على الأراضي في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بين وحدات حماية الشعب الكردية، والميليشيات الموالية لطهران، والجيش السوري، والقوات الروسية التركية والأمريكية.

ورغم وقف إطلاق النار الهش في شمال غربي إدلب، والسيطرة المتباينة للعديد من القوى على الأراضي في الشمال الشرقي، فإن «سلام المنتصر» بدأ يظهر ببطء بالنسبة لنظام الأسد وحليفتيه الرئيسيتين، روسيا وإيران، في الحرب ككل (بانك ٢٠١٩). وما لم يحدث تفشٍ واسع لفيروس كورونا في سوريا، فمن المرجح ألا يغير الفيروس هذه التحولات الهيكلية في المشهد العسكري السوري.

٢. روسيا في سوريا أثناء جائحة كورونا: المصالح الرئيسية والتعديلات الطفيفة

بعد تدخلها في أيلول ٢٠١٥، أصبحت روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين القوة العسكرية المهيمنة في الحرب السورية. وساهمت عمليات القصف الجوي الروسية التي تنطلق من قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية، اللتين تقعان في مناطق النفوذ العلوية الاستراتيجية للنظام، في استعادته السيطرة على حلب ودرعا والغوطة من الثوار، ومؤخراً في أجزاء من إدلب. وتشير استثمارات روسيا العسكرية في الحرب سابقاً وحالياً إلى أن بقاء النظام في دمشق والحفاظ على نفوذه المباشر في سوريا يعدّان من المصالح الرئيسية لموسكو. وفضلاً عن مشاركتها العسكرية، فإن لروسيا مصالح اقتصادية كبيرة في سوريا، تتراوح بين السيطرة على الموارد الطبيعية إلى بيع الأسلحة، وبالتالي دعم صناعة الأسلحة في الداخل الروسي. ومن الأمثلة على الصفقات التجارية المربحة التي أجرتها موسكو في سوريا إدارة وتجديد وتوسيع ميناء طرطوس على البحر الأبيض المتوسط على يد شركة ستوري ترانس غاز الروسية. كما استولت الشركة ذاتها، التي يديرها الملياردير الأوليغارشي وحليف بوتين غينادي تيمشينكو، على شركة فوسفات في قرية خنيفيس، بالقرب من مدينة حماة، ومصنع للسماد في حمص. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت روسيا على حصة بنسبة ٢٠ بالمئة من قطاع النفط السوري (بانك ٢٠١٩، ص٧). وأخيراً، يشير الدعم الروسي لنظام الأسد إلى طموحاتها العالمية التي تسعى إلى إحياء العديد من تحالفات الحقبة السوفييتية القديمة. ونتيجة لاستثماراتها الضخمة في سوريا، تتحدى موسكو وضع الولايات المتحدة باعتبارها الدولة غير الشرق أوسطية الأكثر نفوذاً في المنطقة، على الأقل على المدى القصير.

ونظراً لمصالحها الجيوستراتيجية والجيو اقتصادية الرئيسية في سوريا، لم تغير روسيا نظرتها العامة بصورة كبيرة إلى الصراع في ظل جائحة كورونا. وما زالت أهدافها تتمثل في منع تغيير النظام والحفاظ على مركزها بوصفها القوة الخارجية الوحيدة التي يجب على الجميع استشارتها بشأن القرارات الحاسمة المتعلقة بالمستقبل السياسي لسوريا (أسيبروغ وآخرون ٢٠٢٠، ص٤). ويُستبعد بالتالي أن تتغير مشاركة روسيا الكبيرة في سوريا على المدى القصير، رغم تضررها الشديد من الجائحة بحلول ٢٢ حزيران ٢٠٢٠، وإن كان ذلك متأخراً نسبياً، إذ صرحت الحكومة الروسية رسمياً عن إصابة نحو ٦٠٠ ألف حالة بفيروس كورونا، وهو ثالث أعلى رقم في العالم بعد الولايات المتحدة والبرازيل، وقد تم تسجيل ٨١٩٠ حالة وفاة.[٤] وعلاوة على ذلك، تأثر الاقتصاد الروسي المعتمد على تصدير الطاقة بشدّة بانهيار أسعار النفط، التي انخفضت بأكثر من ٦٥ بالمئة منذ أيار ٢٠١٩.

وبالنسبة للسياسة الروسية في سوريا، فإن التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن كورونا في الداخل الروسي أدت إلى تعديلات طفيفة على أرض الواقع. ويتعلق ذلك في معظمه بخفض التكاليف أو تحديد مصادر جديدة للدخل في سوريا. وفي ضوء هذه التعديلات، قد تحافظ موسكو على وقف إطلاق النار الهش مع تركيا مقابل التخلي عن السيطرة على إدلب في المستقبل المنظور، ما لم تتفاقم الحال إلى حد كبير إما بسبب العمليات المناهضة لروسيا التي تقوم بها هيئة تحرير الشام، أو بسبب الحشد الكبير للقوات التركية (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠٢٠، ص ٦-٧). ورغم أن موسكو تعتبر أنقرة منافساً رئيسياً في سوريا وغيرها من المناطق المتصارع عليها في المنطقة، مثل ليبيا، لكن العلاقات الثنائية تحسنت أيضاً في السنوات الأخيرة، وخاصة في مجالات تجارة الأسلحة، والتعاون في مجال الطاقة، والسياحة. كما تساعد علاقاتها مع تركيا في تأمين مساحة حرية أكبر لروسيا فيما يتعلق بالرئيس الأسد الذي يتزايد عناده، والذي يواصل الضغط على موسكو لحملها على شن هجوم متجدد على إدلب، ويتجاهل دائماً مقترحات الإصلاح الروسية، وفيما يتعلق أيضاً بإيران وميليشياتها المختلفة في سوريا. وفي شمال شرقي سوريا، وجدت روسيا أيضاً على ما يبدو أسلوباً للعمل مع تركيا، بعد أن قبلت بسيطرة أنقرة على المنطقة الآمنة على الحدود السورية التركية منذ خريف عام ٢٠١٩. وعلى الأمد المتوسط، ونظراً لاحتمال تزايد الضغوط المالية، والذي يرجع جزئياً إلى جائحة كورونا وارتفاع أسعار الطاقة، قد تصبح روسيا أكثر انخراطاً في شمال شرقي سوريا بهدف اكتساب المزيد من السيطرة على موارد النفط السوري.

باختصار، رغم تضرر روسيا اقتصادياً بجائحة كورونا في عهد بوتين، إلا أنها لم تغير مصالحها الرئيسية ونظرتها العامة إلى سوريا. وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية بعض التعديلات الطفيفة المتعلقة بخفض التكاليف، ولكن من المؤكد أنه لم يطرأ أي تغيير على الاستراتيجية الأساسية التي اتبعتها موسكو في سوريا على مدى السنوات الخمس الماضية.

٣. تركيا في سوريا أثناء جائحة كورونا: المصالح الرئيسية والتعديلات الطفيفة

تورطت تركيا بشكل عميق في سوريا منذ عام ٢٠١١، ولكن مصالحها الرئيسية تغيرت بمرور الوقت. وفي عام ٢٠١١، حاول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، الذي يعتبر نفسه قوة إقليمية ناشئة في الشرق الأوسط، الاستفادة من انتفاضات الربيع العربي، فقدم نفسه على أنه النموذج الذي ينبغي على الحركات الاحتجاجية أن تحذو حذوه. وفيما يتعلق بسوريا، تجلّى ذلك في تغيير تركيا لعلاقاتها الودية السابقة مع دمشق ودعوتها إلى الإطاحة بنظام الأسد. وتماشياً مع هذه السياسة، بدأت تركيا بتمويل الجيش السوري الحر وفتحت أبوابها لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري. وبحلول أواخر صيف عام ٢٠١١، كانت أنقرة تنظر إلى سوريا باعتبارها نقطة انطلاق حاسمة لشرق أوسط عثماني جديد بقيادة تركيا. ولكن في صيف عام ٢٠١٢، سيطرت وحدات حماية الشعب الكردية السورية على جزء كبير من شمال شرقي سوريا، الأمر الذي أقلق أردوغان من إمكانية إنشاء منطقة حكم ذاتي كردي على الحدود الجنوبية لتركيا، يتمتع بعلاقات قوية مع حزب العمال الكردستاني. وفي عام ٢٠١٤، غزا جهاديو تنظيم الدولة الإسلامية المتطرفون بسرعة مساحات واسعة من العراق وسوريا، بما في ذلك منطقة الحدود السورية التركية. وأخيراً، في عام ٢٠١٥، تدخلت روسيا واستعاد النظام السوري السيطرة تدريجياً على الأراضي من الثوار المدعومين من تركيا، وخاصة حول حلب وإدلب.

وقد أدت ديناميات الحرب في سوريا، إلى جانب تناقص شعبية حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط (كهزيمة الإخوان المسلمين في مصر) وداخلياً (كاحتجاجات غيزي وتداعياتها إضافة إلى انقلاب غولن) إلى تحول كبير في سياسة أنقرة. فبدلاً من السعي وراء طموحاتها بدولة عثمانية-جديدة واسعة انطلاقاً من سوريا، عبر وكلائها كالجيش السوري الحر والفصائل الإسلامية، سعت تركيا إلى تحقيق ثلاثة أهداف أضيق نطاقاً تتمحور حول سوريا في السنوات اللاحقة. يتلخص الهدف الأول في الاستمرار بتقويض الحكم الذاتي للأكراد في سوريا كوسيلة لمنع حدوث تطورات مماثلة في تركيا. ويتلخص الثاني في وقف أو تعطيل التقدم العسكري لنظام الأسد وروسيا وإيران كوسيلة لتركيا لكسب مقعد لها على طاولة المفاوضات بشأن المستقبل السياسي لسوريا. أما الثالث فيهدف إلى منع تدفق المزيد من اللاجئين السوريين إلى

٤. المصدر ذاته.

الأراضي التركية. ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، لم تتوقف أنقرة عن دعم وكلائها بشكل كلي، لكنها تحركت باتجاه التدخل العسكري في الأراضي السورية في عدة مناسبات في السنوات الأخيرة (على سبيل المثال، في جرابلس عام ٢٠١٦، وعفرين عام ٢٠١٨، وفي الشمال الشرقي عام ٢٠١٩، وفي إدلب أوائل آذار ٢٠٢٠). وفي الوقت الحالي، لا تسيطر تركيا بشكل مباشر فقط على عفرين والمنطقة الآمنة بين تل أبيض ورأس العين، بل تتواجد قواتها في أجزاء أخرى من شمال سوريا أيضاً، الأمر الذي يجعلها مسؤولة بشكل مباشر عن مصير ما يقرب من أربعة ملايين سوري (أيدينتاشباش ٢٠٢٠).

وبأخذ هذه المصالح الجيوستراتيجية الرئيسية في سوريا بعين الاعتبار، فمن الواضح أن تركيا لم تغير بشكل كبير نظرتها العامة إلى الصراع في ظل جائحة كورونا. ولا تزال أنقرة تسعى إلى تحقيق الأهداف الثلاثة سالفة الذكر، والمتمثلة في الاحتواء الكردي، ووقف تقدم الأسد، ومنع اللاجئين من التدفق إلى تركيا. وكما هي الحال مع روسيا، فمن غير المرجح أن يتغير دور تركيا الواسع في سوريا قريباً، رغم تأثر البلاد أيضاً بشدة بالجائحة. فبحلول ٢٢ حزيران ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة التركية رسمياً عن أكثر من ١٨٨ ألف حالة مصابة بالفيروس وأكثر من ٤٩٠٠ حالة وفاة.[٥] ورغم أن تركيا ليست جهة مصدّرة للنفط أو الغاز، فإن الحالة الاقتصادية للبلاد ساءت في ظل الجائحة. وحتى قبل جائحة كورونا، كانت تركيا تعاني من عجز كبير في الميزانية، وهبوط سريع في سعر العملة المحلية، وانخفاض في مستويات احتياطيات النقد الأجنبي (أسيبورغ وآخرون ٢٠٢٠، ص٦).

ولم تسهم التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن جائحة كورونا في تركيا إلا في تعديلات طفيفة في وضع أنقرة في سوريا. ففي إدلب، يهتم أردوغان بالحفاظ على وقف إطلاق النار مع روسيا الذي تم التوصل إليه في ٥ آذار ٢٠٢٠. ومن وجهة نظر تركيا، يخفف وقف إطلاق النار الحالي بعض الضغوط التي يضعها النازحون إلى إدلب على الحدود التركية، حيث يمنحهم بعض الراحة من القصف المكثف السابق وموجات النزوح المتعددة. وفي الوقت نفسه، عززت تركيا وضعها العسكري في إدلب، حيث يوجد حالياً نحو ٢٠ ألف جندي على الأرض من أجل منع أي هجمات محتملة في المستقبل (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠٢٠). وفي الشمال الشرقي، تتوق تركيا إلى الحفاظ على المنطقة الآمنة تزامناً مع الضغط على وحدات حماية الشعب الكردية. وفي الوقت نفسه، يُستبعد حدوث مزيد من التقدم العسكري جنوباً في الأمد القصير، لأنه سيترتب عليه الكثير من المخاطر نظراً إلى تعدد الجهات الفاعلة المعنية. وفضلاً عن ذلك، فإن الضائقة الاقتصادية المحلية، الناجمة بشكل جزئي عن الجائحة، تدفع تركيا إلى الانفتاح الجزئي على الدول الشريكة في حلف شمال الأطلسي، الأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية. ودل على ذلك إعلان أنقرة عن تأخير تفعيل منظومة الصواريخ إس-٤٠٠ التي اشترتها من روسيا، ضمن الصفقة التي أثارت استياء الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي (أسيبورغ وآخرون ٢٠٢٠، ص٦). وفي شمال شرق سوريا، قد يعني الانفتاح الجزئي هذا أن تركيا ستحاول ترتيب أوراقها مع القوات الأمريكية، وقد يتضمن ذلك التخفيف المؤقت للضغط المباشر التي تمارسه على وحدات حماية الشعب الكردية المتحالفة مع الولايات المتحدة.

في الختام، رغم الأثر السلبي لجائحة كورونا على تركيا من الناحية الاقتصادية، لم يغير أردوغان أهدافه الاستراتيجية الثلاثة في سوريا، احتواء الأكراد، ووقف تقدم الأسد، ومنع المزيد من اللاجئين من دخول تركيا. ولم تشهد الأشهر القليلة الماضية سوى تعديلات طفيفة على السياسة التركية في سوريا، أو على وجه التحديد محاولاتها الحالية في التفاوض مع روسيا بشأن إدلب ومع الولايات المتحدة بشأن الشمال الشرقي.

٤. إيران في سوريا أثناء جائحة كورونا: المصالح الرئيسية والتعديلات الكبيرة

كانت إيران الداعم الإقليمي الأكثر أهمية لنظام الأسد في الحرب السورية، استناداً إلى العلاقة الخاصة بين البلدين، والتي ترجع إلى بداية الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. فبالنسبة لطهران تشكل الروابط القوية مع سوريا والسيطرة الجزئية عليها مصالح أمنية وقومية. وهذا التحالف الوثيق مع النظام السوري يسمح لإيران بالتمتع بنفوذ مباشر في الشرق الأوسط، وبالتالي فهو يوفر جسراً برياً استراتيجياً يمتد من طهران عبر بغداد، تحت قيادة حكومتها الشيعية، إلى دمشق تحت قيادة الأسد، حتى بيروت التي يهيمن عليها حليفها الرئيسي حزب الله. ويعني التواجد الإيراني في سوريا أن إيران قادرة على لعب دور مباشر في «القضية الفلسطينية»، التي كانت تاريخياً الساحة المركزية للسياسة الإقليمية في الشرق الأوسط، وأنها قادرة على فرض ضغوط عسكرية على إسرائيل. واقتضت هذه المصالح الجيوستراتيجية القوية تقديم نظام خامنئي دعماً مالياً وعسكرياً هائلاً إلى دمشق.

وبالإضافة إلى التحويلات النقدية المباشرة إلى النظام السوري وتدريب قواته، عملت إيران عبر وكلائها على الأرض، كحزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية الأخرى التي تضم عشرات الآلاف من المقاتلين من العراق وأفغانستان وباكستان. وقد نسق فيلق الحرس الثوري الإسلامي هذه العملية منذ بداية الصراع السوري، وبشكل خاص عبر قائده السابق قاسم سليماني، الذي قُتل بهجوم لطائرة أمريكية مسيّرة في ٣ كانون الثاني ٢٠٢٠. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت إيران مهتمة بشكل متزايد بسوريا من الناحية الاقتصادية، ويتجلى ذلك في جهودها الرامية إلى الوصول إلى ميناء اللاذقية على البحر الأبيض المتوسط وقطاع الاتصالات في البلاد (بانك ٢٠١٩, ص٧). وأصبحت الاستفادة المالية من الحرب السورية أكثر إلحاحاً بالنسبة لطهران بعد انهيار الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة) الذي وقعته إيران ومجموعة الخمسة +١ (خمسة أعضاء دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا) عام ٢٠١٥، وذلك على خلفية انسحاب ترمب الأحادي من الاتفاق في أيار ٢٠١٨. وقد ساهمت هذه الخطوة الأخيرة، مقترنة بالانحدار التدريجي في أسعار النفط والغاز، في حدوث أزمة اقتصادية خطيرة في إيران.

ونظراً إلى مصالحها الجيوستراتيجية الرئيسية في سوريا، لم تغير إيران سياستها الشاملة المتعلقة بالصراع في ظل جائحة كورونا. ولا يزال النظام الإيراني يسعى إلى تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في حماية الأسد وضمان نفوذه السياسي والعسكري من إيران إلى لبنان، عبر العراق وسوريا. وعلى غرار روسيا وتركيا، فمن غير المرجح أن يتغير اهتمام إيران الكبير بسوريا في الأمد القريب، حتى رغم تضرر البلاد بشدة من الجائحة. فبحلول ٢٢ حزيران ٢٠٢٠، أعلنت السلطات الإيرانية رسمياً عن إصابة أكثر من ٢٠٧ آلاف شخص بفيروس كورونا وأكثر من ٩٧٠٠ حالة وفاة.[٦] ومن الأهمية بمكان أن إيران، باعتبارها من بين الدول الرئيسية المصدرة للطاقة على مستوى العالم، تضررت بشكل خاص من انخفاض أسعار النفط والغاز في شهري آذار ونيسان من عام ٢٠٢٠. وكانت الجمهورية الإسلامية تعاني مسبقاً من أزمة اقتصادية طاحنة قبل الجائحة، نتيجة لإعادة فرض العقوبات الأمريكية الأولية والثانوية وما نتج عنها من تراجع في التجارة الدولية والاستثمار على مدى العامين الماضيين، فضلاً عن التقارير المتزايدة عن الفساد بين النخب الحاكمة. وكانت هذه الضائقة الاقتصادية السبب الرئيسي للاحتجاجات الحاشدة التي هزت جميع المناطق في البلاد في تشرين الثاني ٢٠١٩.

وفي سياق آليات الصراع في سوريا، تشير الحالة الاقتصادية الداخلية بالغة الخطورة في إيران إلى احتمال اضطرار طهران إلى إجراء تعديلات كبيرة على الأرض، رغم أنها تعتبر بقاء النظام السوري ونفوذه القوي في البلد مسألة أمن قومي. وحتى تتم السيطرة على الجائحة في الداخل الإيراني وتحسن الوضع الاقتصادي على الأقل، ينبغي على

٥. المصدر ذاته.

٦. المصدر ذاته.

إيران تخفيض تمويلها الكبير السابق لسوريا (أسيبورغ وآخرون ٢٠٢٠، ص٥). أما فيما يتعلق بنظام الأسد، فإن خطط طهران السابقة للحصول على حصة كبيرة في القطاعات الاقتصادية المربحة في سوريا، مثل الموارد الطبيعية والموانئ والنقل والاتصالات، من المرجح ألا تؤتي ثمارها، على الأقل على المدى القصير. كما أن تخفيض تمويل النظام السوري قد يضعف من مكانة طهران في هيكلية قوى الصراع، حيث كانت روسيا في وضع أفضل نسبياً في الآونة الأخيرة (بانك ٢٠١٩، ص٧)، وعلى نحو مماثل، اضطرت إيران إلى خفض إنفاقها على الرواتب والمعدات لمختلف الميليشيات الشيعية العاملة في سوريا. وقد يعني هذا أن المرتزقة من إيران والعراق وأفغانستان وباكستان، والعديد منهم في سوريا مع أسرهم، سوف يضطرون إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل. وقد تؤدي هذه العملية إلى ردود فعل معادية لإيران في المستقبل. وأخيراً، وبسبب قلة الأموال المتاحة، تضاءلت فرص إيران في شراء ولاء مختلف الجهات الفاعلة المحلية في سوريا. وبناء على ذلك، اضطرت إلى التركيز على مجالات رئيسية في سوريا تعتبرها ذات أهمية استراتيجية خاصة. فبدلاً من العمل في جميع أنحاء البلاد، ركزت إيران اهتمامها في الأشهر الأخيرة على السيطرة على أجزاء من منطقة دير الزور شرق الفرات، وخاصة المنطقة الحدودية بين شرق سوريا وغرب العراق، من أجل ضمان جسر بري لها يمتد من إيران عبر العراق وسوريا ليصل إلى لبنان.

باختصار، رغم عدم تغير المصالح الاستراتيجية الإيرانية الرئيسية في سوريا في ظل جائحة كورونا، إلا أنها بدأت في إجراء تعديلات كبيرة على الأرض، تتعلق في المقام الأول بخفض النفقات المالية بشكل كبير. فبالنسبة لإيران، كانت الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذه الجائحة فادحة، خاصة وأنها أدت إلى تدهور الحالة الاقتصادية المتردية للغاية أصلاً.

خاتمة وتوصيات

أكدت هذه الورقة أن جائحة كورونا لم تغير قواعد اللعبة في آليات الصراع في الحرب السورية في الأشهر القليلة التي تلت تفشيها. وبالنسبة لروسيا وتركيا وإيران، القوى الدولية الفاعلة الثلاث الأكثر نفوذاً في الحرب، كان تأثير الجائحة متعلقاً في الغالب بالحالة الاقتصادية في الداخل، الأمر الذي جعل الإنفاق الكبير في الخارج أكثر صعوبة. ولكن نظراً للمصالح الاستراتيجية الرئيسية للدول الثلاث في سوريا، ظلت روسيا وتركيا وإيران تستثمر كثيراً في الصراع، ويُرجح أن يستمر هذا الاستثمار في المستقبل المنظور. وفي الوقت نفسه، ثمة دلائل تشير إلى أن إيران، بشكل أكبر من روسيا وتركيا، اضطرت إلى إجراء تعديلات كبيرة عبر خفض إنفاقها في سوريا، نظراً للأزمة الاقتصادية الداخلية الحادة، والتي كانت خطيرة بالأصل قبل الجائحة. وفي الوقت الحالي، لم يؤد الانتشار المحدود لفيروس كورونا في سوريا وتأثيراته غير المباشرة على اقتصادات الجهات الدولية الفاعلة الثلاث الأكثر نفوذاً إلى تفاقم الوضع على الأرض في ربيع عام ٢٠٢٠، وإن لم يؤد إلى تحسينه أيضاً.

ونظراً إلى الوضع الحالي للصراع، يتعين على صناع القرار السياسي الأوروبيين أن يركزوا اهتمامهم في الأمد القريب في سوريا على الدعم الإنساني والدبلوماسية غير المباشرة. إذ يتعين أولاً على دول الاتحاد الأوروبي أن تحافظ على توفير المساعدات الإنسانية والدعم لقطاعي الصحة والتعليم داخل البلاد. وبما أن دول الاتحاد الأوروبي تواجه تحديات خاصة بها في التعامل مع تفشي جائحة كورونا في الداخل، فيتعين عليها إعطاء الأولوية للمنطقتين الأكثر احتياجاً للدعم الخارجي، أو على وجه التحديد الشمال الغربي والشمال الشرقي. وفي إدلب، يجب أن يتم التوصل إلى ترتيبات حول الحدود مع تركيا، واختبار استعداد هيئة تحرير الشام في أن تصبح أقل عداء لمثل هذه المبادرات (مجموعة الأزمات الدولية، ص٢٧). وفي الشمال الشرقي، يجب إشراك الجهات الفاعلة الكردية، لأنها تعاني بشكل خاص من الافتقار إلى المساعدات الإنسانية التي يستحوذ عليها النظام في دمشق.

ثانياً، في حين يجب عدم توقف دول الاتحاد الأوروبي عن دعمها لعملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة بشأن اللجنة الدستورية الخاصة بسوريا، ينبغي عليها أيضاً تركيز اهتمامها في المستقبل القريب على أشكال أخرى من الدبلوماسية غير المباشرة. ونظراً إلى الجمود المستمر في عملية جنيف، والذي يرجع بشكل كبير إلى عدم الاهتمام من جانب نظام الأسد واستبعاد الطرفين المناهضين للنظام الأكثر نفوذاً، وهما الأكراد وهيئة تحرير الشام، فينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعيد إشراك روسيا وتركيا دبلوماسياً في البحث عن حلول أكثر ديمومة من وقف إطلاق النار الهش الذي أُبرم في إدلب في الخامس من آذار. ولن يتسنى لوقف إطلاق النار الهش مقاومة الضغوط التي تمارسها دمشق لشن هجوم آخر، والذي من المرجح أن يؤدي إلى كارثة إنسانية أخرى، حتى يتم تناول القضايا المتعلقة بدور هيئة تحرير الشام، ودعم اللاجئين، ومراقبة الحدود. وإذا ظهر صوت يعارض هذه المشاركة الدبلوماسية المتزايدة من جانب دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، فيتعين على ألمانيا أن تتولى زمام المبادرة في هذا الصدد وتستغل رئاستها للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وتمارس الضغط لصالح هذه المبادرة. ورغم أن أياً من هذه التوصيات لن تغير كثيراً من وضعية «سلام المنتصر» في سوريا، في ظل بقاء الدكتاتورية الوحشية، إلا أنها قد تساهم في تخفيف المعاناة الإنسانية للعديد من السوريين في الأمد القريب.

المصادر

ورقة بحثية لموريل أسيبورغ وعزيزي حامد رضا ودالاي غاليب وبيبيه موريتز لعام ٢٠٢٠. بعنوان: «جائحة كورونا وآليات الصراع في سوريا». موجز سياسات. المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (علوم التأسيس والسياسة). ١٢ أيار ٢٠٢٠. https://bit.ly/2ByWngP. آخر وصول في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

ورقة بحثية لأصلي آيدينتاشباش ٢٠٢٠. بعنوان: «غزة جديدة: سياسة الحدود التركية في شمال سوريا». موجز سياسات. المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية. برلين، ألمانيا. أيار ٢٠٢٠. https://bit.ly/314BEwd. آخر وصول ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

ورقة بحثية لآندريه بانك بعنوان «'سلام المنتصر' في سوريا وحدود السياسات متعددة الأطراف. المعهد الألماني للدراسات العالمية ودراسات المناطق، الطبعة السابعة. صدرت في كانون الأول ٢٠١٩. https://bit.ly/3176qVo.. آخر وصول في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

تقرير لمجموعة الأزمات الدولية بعنوان: «إسكات البنادق في مدينة إدلب السورية». تقرير عن الشرق الأوسط رقم ٢١٣. صدر بتاريخ ١٥ أيار ٢٠٢٠. https://bit.ly/2AY7zUr. آخر وصول في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

مقالة للمرصد السوري لحقوق الإنسان بعنوان «في الذكرى التاسعة للثورة السورية: ٥٨٦١٠٠ قتيل وملايين النازحين والمصابين». بتاريخ ١٥ آذار ٢٠٢٠. https://bit.ly/3epyA1A. آخر وصول في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

ورقة بحثية لإيكارت وورتز بعنوان: «كورونا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ردود الفعل وأوجه الضعف والتوقعات». المعهد الألماني للدراسات العالمية ودراسات المناطق، الطبعة الثانية. صدرت في نيسان ٢٠٢٠. https://bit.ly/37Szj9e. آخر وصول في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG